جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

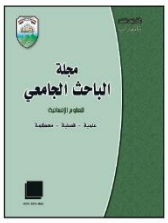

متطلبات تطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية

نعمان غالب الاسعدي
قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:
الاستثمار، نظم التعليم

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات تطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية ، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتكون مجتمع البحث من الخبراء المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي في الجامعات اليمنية ، ومن القيادات الممارسين للعمل في مؤسسات التعليم العام والفني والجامعي ، وقد تم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (33) خبيرًا وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها ارتفاع موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات اللازمة لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بالجمهورية اليمنية؛ بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.97) وانحراف معياري (0.25) ونسبة موافقة (99%) ،حيث حصل مجال المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية المرتبة الأولى، في حين حصل مجال المتطلبات السياسية والتشريعية المرتبة الثانية، وجاءت المتطلبات الأمنية والاجتماعية بالمرتبة الثانية، تليها المتطلبات الإدارية والتنظيمية المرتبة الثالثة، والمتطلبات التربوية والتعليمية بالمرتبة الرابعة، و وحصل مجال المتطلبات المادية والمالية المرتبة الخامسة والأخيرة.

متطلبات تطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية

Requirements for Developing Investment in the Education Systems in Yemen

Noman Ghaleb Al-Asadi
Department of Administration and principles of education, Faculty of Education, Ibb University, Yemen

Keywords:

Education Systems, Investment

Abstract:

The objective of this study is to identify the requirements for the development of investment in education systems in Yemen. To achieve this objective, a descriptive approach was used where a questionnaire was used as a tool for gathering data. The society of the study was experts specialized in management and educational planning at Yemeni universities, and leading practitioners working at the institutions of general, technical and university education. Then, a purposive sample of 33 experts were selected. The findings of the study revealed that the degree of agreement among the experts towards the requirements for the development of investment in Yemen education systems (public, technical and university) was *high* (M= 3.97, SD= 0.25, = 99%). The field of technological, information and communication requirements was posited the top rank while the field of political and legislative requirements posited the second rank, security and social requirements posited the third rank, the administrative and organizational requirements posited the fourth rank, the educational and educational requirements posited the forth rank, and the field of material and financial requirements posited the fifth rank.

أولًا: الإطار العام للبحث:

1-المقدمة:

تشهد دول العالم في القرن الواحد والعشرين العديد من التغيرات والتطورات المعرفية والاقتصادية والاستثمارية المختلفة، ومن أبرزها التوجه الاقتصادي في مختلف مجالات التنمية الشاملة، حتى أصبح المعيار الرئيسي الذي يحدد علاقة الدول بعضها ببعض، ويوجه سياساتها؛ مما فرض على المؤسسات المجتمعية في كافة الدول ولا سيما النامية منها إعادة استراتيجياتها وخططها وبرامجها وخاصة المؤسسات التعليمية بوصفها المسؤولة عن تقديم تعليم حديث يسهم في إعداد وتأهيل الموارد البشرية ، وتقديم المعرفة الحديثة التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة، وتنمية المهارات الحياتية التي تساعد أفراد المجتمع ليمكنهم من ممارسة حياتهم، وأدوارهم الإنسانية المختلفة بكفاءة، من خلال استثمار تلك المعارف والمهارات بما يحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة بهدف زيادة دخولهم، والحصول على فرص عمل أفضل(سيف، 2008، 73).

ومن هنا حظيت نظم التعليم باهتمام متزايد في الدول المتقدمة، من خلال توفير الرؤية العملية، والفنية المتخصصة لتطوير وتحسين إنتاجياتها، بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي والانفتاح على المجتمع، وتكوين علاقات متبادلة مع المؤسسات الاقتصادية والانتاجية وبما يواكب متطلبات المتغيرات الاقتصادية العالمية والتي من أبرزها الاندماج مع آليات السوق العالمية القائمة على أُسس الاقتصاد الحر، واستحداث تخصصات جديدة، وبما يمكنها من إعداد كوادر بشرية، تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع تلك المتغيرات (الشربيني، 2009، 62).

وعلى المستوى العربي فإن معظم الدول العربية ما زالت عملية أنشطة نظم التعليم من مسؤولية الحكومات المركزية ؛ حيث أكدت المؤشرات إلى أنها تخصص للتعليم في خطط الموازنة ما نسبته (90%) من مصادر التمويل للأنشطة التعليمية، وأن ما نسبته (10%) يغطي الجزء من الرسوم الدراسية، وبعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية ، وهذا انعكس على أداء نظم التعليم في تحقيق أهدافه المرسومة، وذلك بسبب توافر السياسة الحكومية نحو توفير المتطلبات التي تساهم تسهم في تشجيع المؤسسات الاقتصادية في استثمار نظم التعليم في كافة المجالات الفلسفية والتربوية والسياسية والتشريعية (العبيكان، 2012، 53).

وعلى المستوى المحلي فإن اليمن كغيرها من الدول العربية- بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في تطوير نظم التعليم إلا أن نظام الاستثمار فيها من قبل المؤسسات الاقتصادية مازال ضعيفا جدا؛ حيث تواجه العديد من المعوقات، أهمها غياب المتطلبات التي تسهم في تشجيع عملية الاستثمار في التعليم منها : غياب الرؤية والإرادة، سواءً لدى النظام السياسي، أو لدى القائمين على المؤسسات التعليمية نحو دور تلك

النظم التعليمية نحو دورها الريادي والتنموي في المجتمع، غياب الشراكة الحقيقية بين المؤسسات والمجتمع والمتمثل بالقطاع الخاص ا(العبيدي، 2004، 31). حيث أكدت الدراسات العلمية ومنها دراسة (الحبيشي، 2017)، ودراسة(الخولاني، 2016) ، ودراسة (فيروز ،2022)،على ضرورة توفير العديد من المتطلبات التي تساعد على تطوير الاستثمار لنظم التعليم في كافة أنواعها، وبما يواكب التطورات الاستثمارية المعاصرة في التعليم من خلال إيجاد الوعي والقناعات السياسية بأهمية وضرورة الاستثمار في التعليم وإيجاد مناخ تنافسي بين المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية، وسن التشريعات القانونية، وتوفير المتطلبات التربوية والإدارية ...الخ، وفق دراسات علمية ،وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار في كافة نظم التعليم، وبما يواكب مستوى الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية، ومتطلبات تجويد وتحسين التعليم المعاصر.

ومن هذا المنطلق فإن البحث الحالي يُعد أحد المساهمات العلمية التي تنطلق من مواكبة التطورات العالمية، ونتائج الدراسات العلمية المتخصصة، وذلك من خلال إجراء دراسة علمية تهدف إلى تحديد وتشخيص المتطلبات اللازمة لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم العام والفني، والجامعي، وبما يساعد على إيجاد بيئة مشجعة للمؤسسات الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية الاسهام في تقديم الخدمات التعليمية الاستثمارية بكفاءة.

1) مشكلة البحث:

تؤكد المؤشرات العلمية بأن نظم التعليم اليمنية مازالت تعتمد بدرجة أساسية في تمويل برمجها وأنشطته المختلفة على الموازنة المالية المحددة في خطط الموازنة الحكومية، والتي أفرزت العديد من المشكلات، أهمها ضعف الموارد المالية المخصصة لها، والندرة الشديدة في الموارد الذاتية، والتدني الشديد في نظم الاستثمارات من قبل المؤسسات الاقتصادية والانتاجية في نظم التعليم سواءً في بُناها التحتية، أو برامجها التربوية التعليمية، وغياب توفير المتطلبات الحقيقية التي تشجع على عملية الاستثمار، وغياب الدراسات العلمية التي تهدف إلى تقديم التصورات والأساليب والأدوات الاستثمارية في مختلف المتطلبات الاقتصادية ،والصحية 'والتعليمية....إلخ، التي تتطلبها نظم التعليم من خلال الاستفادة من النماذج والتجارب والخبرات الاستثمارية الإقليمية والدولية.

كما أشارت الدراسات العلمية والمحلية ومنها دراسة الخولاني،(2016)، و ودراسة الحبيشي (2017) ودراسة فيروز (2022)،إلى غياب أنظمة الاستثمار في المؤسسات التعليمية المسؤولة عن نظم التعليم العام، والفني، والجامعي، وتدني دور القطاع الخاص في المساهمة العملية الاستثمار في تلك النظم بسبب غياب المتطلبات الحقيقية لترسيخ دورها؛ مما أثر على تدني مخرجاتها؛ بسبب ضعف مواردها المالية، واعتمادها على المصادر الحكومية في تمويل أنشطتها، وأكدت

تلك الدراسات على ضرورة القيام بإجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تقديم الرؤى للأساليب والأدوات والآليات والوسائل والمتطلبات الاستثمارية، من خلال الاستفادة من نتائج التجارب والخبرات العالمية المعاصرة في أنظمة استثمار المؤسسات الانتاجية في نظم التعليم.

ومن خلال خبرة الباحث في القطاع التربوي طيلة (15) عاما، وتخصصه العلمي، واطلاعه على واقع دور المؤسسات الانتاج الخاص في الاستثمار بالتعليم؛ فقد لاحظ غياب واضح في توفير الدراسات العلمية المحلية الهادفة إلى تقديم رؤى علمية لأساليب ومتطلبات لترسيخ الاستثمار في نظم التعليم المختلفة، وهذه تعد مشكلة حقيقية ينبغي دراستها وتقديم التصورات والأساليب والوسائل والآليات والأدوات في توفير المتطلبات الاستثمارية، بما يتلاءم مع توجهات واحتياجات كافة المؤسسات الاستثمارية في نظم التعليم ، من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات الاستثمارية المعاصرة، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي : **ما متطلبات تطور الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية؟**

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في العديد من الجوانب منها:

1- يسهم البحث في عرض المتطلبات النظرية لنظم وأساليب ومجالات وأدوات وتجارب الاستثمار في نظم التعليم في الدول المعاصرة وبما يمثل اضافة معرفية في المكتبة التربوية اليمنية، التي تفتقر إليها.

2- إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين في المؤسسات التعليمية المسؤولة عن التعليم العام والفني والجامعي من خلال تزويدهم بالرؤى العلمية لمتطلبات الاستثمار في نظم التعليم، والتي تساعدهم على تنويع مصادر تمويل أنشطتها المختلفة، وترسيخ مبدأ الاستقلالية، والشراكة المجتمعية في دعم التعليم، والحصول على مخرجات بجودة وكفاءة عالية، تسهم في التنمية الشاملة في المجتمع بمختلف القطاعات التنموية.

3- إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد الباحثين والمهتمين في تطوير الاستثمار في التعليم من قبل المؤسسات والهيئات المجتمعية والأفراد، من خلال تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

4- يعد البحث الحالي محاولة علمية يتم تنفيذها لأول مرة – بحسب علم الباحث واطلاعه، للتعرف على المتطلبات التي ينبغي توفيرها والتي تساعد على تطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم العام، والفني، والجامعي باليمن.

أهداف البحث:

يهدف البحث التعرف على متطلبات تطور الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية، وذلك من خلال التعرف على الآتي:

- المتطلبات التربوية والتعليمية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- المتطلبات الإدارية التعليمية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- المتطلبات المادية والمالية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- المتطلبات السياسية والتشريعية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- المتطلبات الامنية والاجتماعية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- المتطلبات التكنولوجية والمعلوماتية لتطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالمحددات الآتية:

1. **الحدود الموضوعية:** متطلبات تطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم العام، والفني، والجامعي بالجمهورية اليمنية.
2. **الحدود البشرية:** جميع الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل في الجامعات اليمنية، والمؤسسات التعليمية المسؤولة عن التعليم العام، والفني، والجامعي بالجمهورية اليمنية.
3. **الحدود المكانية:** جميع المؤسسات التعليمية المسؤولة عن نظم التعليم العام، والفني، والجامعي بالجمهورية اليمنية.
4. **الحدود الزمانية:** تم تنفيذ البحث الحالي في العام 2023م.

مصطلحات البحث:

الاستثمار: يعرف الباحث الاستثمار إجرائيا في البحث الحالي بأنه: عملية توظيف نسبة من الأموال التي تمتلكها المؤسسات الانتاجية والاقتصادية، أو الأفراد، أو الهيئات المجتمعية في المشاريع الاستثمارية بنظم التعليم العام، والفني، والجامعي؛ بقصد الحصول على الأرباح أو التدفقات المالية المستقبلية لتلك الأموال في إطار القيم والأخلاقيات والغايات التربوية للمجتمع اليمني.

الاستثمار في التعليم: يعرف الباحث الاستثمار في التعليم إجرائيا في البحث الحالي بأنه: عملية توظيف نسبة من الأموال التي تمتلكها المؤسسات الانتاجية والاقتصادية، أو الأفراد، أو الهيئات المجتمعية في المشاريع الاستثمارية بنظم التعليم العام، والفني، والجامعي؛ بقصد الحصول على الأرباح أو التدفقات المالية المستقبلية لتلك الأموال في إطار القيم والأخلاقيات والغايات التربوية للمجتمع اليمني.

متطلبات تطوير الاستثمار في التعليم: يعرف الباحث متطلبات تطوير الاستثمار في التعليم إجرائيا في البحث بأنها: مجوعة الضمانات أو المستلزمات أو الإجراءات التي ينبغي القيام بتوفيرها لرفع مستوى كفاءة عملية الاستثمار في التعليم بكافة متطلباته المادية والتربوية والمعرفية .... الخ، بما يساهم في إعداد وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة القادرة على امتلاك المعرفة

وتوظيفها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

1-دراسة (أنعم (2013): بعنوان " تقييم الاستثمار في التعليم العالي وكفاءته في تكوين رأس المال البشري في الجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى تقييم الاستثمار في التعليم العالي وكفاءته في تكوين رأس المال البشري في الجمهورية اليمنية. ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي كما تم مسح الوثائق والنشرات الرسمية أدوات للبحث، وطبقت الدراسة في الجامعات اليمنية، وركزت على جانب الأنشطة الجامعية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: إن معدل العائد من التعليم كان للإناث (22.5) أعلى من الذكور (20.1%)، أن معدل العائد يتصاعد مع الانتقال من مستوى تعليمي لآخر، ويميل في المستويات الأعلى لصالح الذكور حتى وصل إلى (47.1%) لكل سنة من سنوات درجة الدكتوراه.

2-دراسة (الخولاني، 2016): بعنوان" أنموذج مقترح لتطوير استثمار القطاع الخاص في الجامعات اليمنية الحكومية"

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير استثمار القطاع الخاص في الجامعات اليمنية الحكومية، من خلال تشخيص الواقع، في ضوء أسلوب تحليل سوأت (SWOT)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه (المسحي، والتطويري)، بالإضافة إلى أسلوبي الدراسات المستقبلية تحليل سوأت(SWOT)، ودلفاي المعدل (Delphi)، وطبقت على عينة قصدية من جامعة صنعاء، واستخدمت الدراسة عدة أدوات تمثلت في مسح الوثائق، واللوائح، والإحصائيات ذات الصلة بموضوع البحث، والمقابلات، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها** : تمثلت مختلف جوانب القوة في وجود تشريعات وقوانين وسياسات للاستثمار، ووجود القطاع الخاص في الجامعة كممول أو شريك، ووجود إدارة للاستثمار في الهيكل التنظيمي للجامعات الحكومية ، **و**تمثلت جوانب الضعف في غياب الفلسفة، والرؤية، والثقافة السائدة عن الاستثمار، وعن أهمية الدور الاستثماري للقطاع الخاص، وغياب التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الحكومية .

3-دراسة (العبيكان،2012) بعنوان: "مدى حاجة التعليم العالي إلى استثمار أرصدة التأمينات في أنشطته بالمملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى حاجة التعليم العالي إلى استثمار أرصدة التأمينات في أنشطته بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على جدوى الاستثمار في عائدات التأمينات كبدائل متاحة في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والاستثمارات المستقبلية لعائدات التأمينات كبدائل متاحة في تمويل التعليم العالي، وفي هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، ويتكون مجتمع البحث من كافة منتسبي التعليم العالي (الجامعات والكليات) في المنطقة الغربية من المملكة، وتم

اختيار عينة عشوائية وطبقية من مجتمع الدراسة، وزعت عليهم استبانة لجمع البيانات من العينة، **توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:** هناك حاجة كبيرة لاستغلال التأمين في تمويل التعليم العالي ، هناك جدوى لاستثمارها في هذا القطاع ، أن الالتزام بالقواعد التنظيمية له أهمية بدرجة كبيرة لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي، وكذلك شروط نجاحها وخطواتها الإجرائية.

4-دراسة فيروز (2022) متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة.

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتحليلي وأسلوب الدراسات المستقبلية (دلفي المعدل) ، والاستبانة أداةً لجمع البيانات، طبقت على عينة قصدية من الخبراء في التخطيط واقتصاديات التعليم في الجامعات اليمنية ،والبالغ عددهم(21) خبيرًا، ، الذي أظهر جملة من النتائج، أهمها: أن درجة أهمية متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة كما يراها الخبراء أنفسهم، جاءت بدرجة أهمية (كبيرة) بمتوسط حسابي(2.81)، وانحراف معياري(0.31)، ووزن نسبي بلغ(94%)، على مستوى الأداة إجمالًا. وعلى مستوى المجالات: حصل مجال: متطلبات البحث والتطوير والابتكار على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.87)، وانحراف معياري (0.29)، ووزن نسبي (96%)، ودرجة أهمية(كبيرة). وجاء مجال: متطلبات رعاية الموهوبين والمبدعين على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.86)، وانحراف معياري (0.31)، ووزن نسبي (95%) ودرجة أهمية (كبيرة) أيضًا. كما حصل مجال: متطلبات تنويع مصادر التمويل على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.84)، وانحراف معياري (0.25) ووزن نسبي (95%)، ودرجة أهمية (كبيرة). وجاء مجال: البنية التحتية التكنولوجية على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.80)، وانحراف معياري (0.38)، ووزن نسبي (94%)، ودرجة أهمية (كبيرة). وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة مجال: ترشيد الإنفاق بمتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (01.3)، ووزن نسبي (90%%)، ودرجة أهمية (كبيرة)، وفي ضوء ذلك، خلصْ الباحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات بهذا الصدد.

5-دراسة (Moses et al، 2005) بعنوان: " تقييم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم والتدريب في كينيا "

هدفت الدراسة إلى تقييم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم والتدريب في كينيا، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداة للبحث، طبقت على عينة عشوائية من مديري المدارس والمؤسسات الخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن أهم أبرز معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم يتمثل في ضعف الحوافز

الاستثمارية وعدم كفاية البنية التحتية. وأكدت على أهمية مشاركة القطاع الخاص في الهيئات القانونية التي تتعامل مع مختلف جوانب التعليم والتدريب.

6-دراسة (Plinescu, 2015) بعنوان: " تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، تم استخدام بيانات سلسلة زمنية في الفترة 2000-2012 م من قاعدة بيانات بورستات حيث كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة غير متوقعة هو العلاقة السلبية بين الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو أمر ممكن التفسير وإرجاعه إلى عدم تجانس بين البلدان التي تم النظر فيها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب أهمها:

- تحديد الجوانب النظرية للبحث.
- الاسترشاد بها من خلال الرجوع إلى المراجع والمصادر والدراسات العلمية التي تم الرجوع والاطلاع عليها.
- صياغة أهداف ومصطلحات وحدود البحث وصياغة أدواته.
- تصميم وتحديد منهج ومجتمع وعينة البحث.
- تحديد الفجوة المعرفية التي يُضيفها البحث.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:

- أن البحث الحالي ركز على موضوع في غاية الأهمية والحيوية، تمثل في الاستثمار بنظم التعليم المختلفة.
- يعد البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى- حسب علم الباحث= تناولت التعرف على متطلبات الاستثمار بنظم التعليم.

ثالثًا: الخلفية النظرية

مفهوم الاستثمار:

انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف، عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني" (الطعان، 2006، 24).

التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية معينة؛ بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل (الحسين، 2010، 5).

مفهوم الاستثمار في التعليم:

توجد العديد من المفاهيم للاستثمار في التعليم من أهمها:

1. "مجموعة المفاهيم، والمعارف، والمعلومات من جهة، والمهارات، والخبرات، وعناصر الأداء، وكذلك الاتجاهات، والسلوكيات، والمثل، والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية التي تساهم في تحسين إنتاجيته، وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله. (أبو عمه، 2000، 102).

2. العملية الاقتصادية المأمولة، والمتوقعة كعائد، ومردود من مخرجات المؤسسات التربوية، والتعليمية. (الكيلاني والعازمي، 2008، 438).

3. "عملية تجديد، أو إعادة توليد رأس المال البشري من جيل لجيل، ومن فترة لأخرى لاستدامة مزايا معرفة وخبرات العنصر البشري في مكان عمله"، (صالح وفريدة،2013، 459).

4. " الإنفاق على تطوير قدرات، ومهارات الفرد لزيادة إنتاجيته، أو هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات، ومهارات، ومعلومات، وسلوكيات الفرد، بهدف رفع قدرات الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع". (يحياوي وآخرون، 2013، 250).

أهمية الاستثمار

أشارت المصادر والدراسات العلمية إلى أن أهمية نظم الاستثمار تتمثل في العديد من الجوانب، من أبرزها: (شموط وكنجو، 2008، 10).

1. يساهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية؛ لأنهُ يمثل نوعًا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد، أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

2. يحدث تطورًا تكنولوجيًا من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

3. يحد من البطالة، من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الفقر والجهل، وبعض أشكال التخلف، وذلك لما لهُ من انعكاسات مهمة على حياة الأفراد ومستقبلهم.

4. يدعم البنية التحتية للمجتمع؛ لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو غيرها من البُنى التحتية.

5. يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، من خلال قيام المشروعات الاستثمارية بتقديم السلع، والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، كما يساهم في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

6. يدعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب على المشروع الاستثماري من ضرائب للحكومة؛ لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

7. يساعد على تنفذ السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تحقق هذه السياسة.

8. يعمل على توظيف أموال المدخرين؛ فهناك مدخرون للأموال، ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها، وهنا يظهر دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات والحصول منها على عوائد.

9. كما أشار علوان (2009، 33) إلى أن أهمية الاستثمار على المستوى الوطني والفردي تظهر في الآتي:

10. على مستوى الفرد يساعد في زيادة العائد على رأس المال وينميه من خلال زيادة الأرباح المتحققة من الاستثمار.

11. أما على المستوى الوطني، فيزيد من الدخل الوطني للبلاد، ويخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، ويدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من الإنتاج.

يجب إعادة النظر فيما تم عرضه من أهمية... وبما يتفق مع الاستثمار في نظم التعليم

أهداف الاستثمار في التعليم:

هنالك العديد من الأهداف التي تسعى عملية الاستثمار في التعليم إلى تحقيها، ومن أبرزها: (القويز، 2009، 124)

1. ترسيخ الاستثمار الأمثل للقوى البشرية والموارد التنموية في المجتمع.

2. إعداد المواطنين جميعا إعدادًا سليمًا من النواحي البدنية والعقلية والروحية والسلوكية، دون تمييز فئة عن أخرى.

3. إعداد ما تتطلبه خطة التنمية القومية من قوى بشرية عاملة، تتمتع بكفايات وخبرات تعينها على العمل وتحقيق الأهداف.

4. زيادة الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية لأفراد المجتمع وبفئاته المعنية بالتخطيط وخلق مجالات جديدة للاستثمار تقل فيها نسبة البطالة، ويزداد فيها الرخاء.

5. تربية المواطن وإعطاؤه جميع الفرص التعليمية للاستفادة من إمكاناته وقدراته، وبالتالي يصبح مواطنًا صالحا.

6. نشر التعليم بما يجعله لكل فئات المجتمع، فلا يعوقه أي عائق مادي أو اجتماعي.

7. منح جميع أفراد المجتمع فرصا متكافئة من التعليم.

8. تطوير المؤسسات التعليمية بما يحقق المزيد من الشراكة والانسجام بينها وبين القطاعات الاقتصادية في سوق العمل الخاصة والعامة.

مبررات الاستثمار في التعليم:

هناك العديد من المبررات والأسباب والدواعي التي فرضت ضرورة الاستثمار في نظم التعليم، أهمها ما يأتي: (نور الدين ،2012، 12)

1. أن المؤسسات التعليمية وخاصة في الدول النامية – عندما تحدد احتياجاتها من المبالغ اللازمة في خطط الموازنة الحكومية؛ فإنها نادرا ما تحصل على المبالغ التي تطلبها مما يؤثر سلبا في مستوى أدائها.

2. نمو المؤسسات التعليمية بمعدلات لا تتناسب مع معدلات مخصصاتها المالية المعتمدة في الموازنة العامة للدولة.

3. عدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها التعليمية.

4. انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وإطعام ومواصلات، ورعاية طبية.

5. عدم تنفيذ أو توقف مشاريع التطوير في التعليم أو سيرها ببطء.

6. ارتفاع عدد السكان مما أدى إلى ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم، وعجز المؤسسات التعليمية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق، بسبب عدم قدرتها المالية على تحقيق ذلك.

7. ضعف المواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع.

8. الاستمرار في سياسة التوسع في نظم التعليم وتقديمه مجانا، وتشجيع الاقبال عليه بالرغم من ارتفاع نسبة التضخم، والأسعار، وازدياد تكاليف التعليم.

9. ضعف قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق أهدافها، بسبب زيادة نفقاتها الجارية، وعدم توافر مصادر تمويل ذاتية.

10. الأزمة المالية المتكررة للمؤسسات التعليمية الناتجة عن ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لها والتي تظل ثابتة أو تنخفض بسبب عدم استقرار الأسعار وتزايد التكاليف الحقيقية لا نشطتها باستمرار.

عوائد الاستثمار في التعليم:

أشارت الدراسات العلمية المتخصصة أن معدل العائد من الاستثمار في قطاع التعليم أعلى وأكثر ايجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ويمكن عرضها كما يأتي: (فاطمة وبن زيدان، 2013، 8)

1. العوائد الاقتصادية: منها زيادة دخل المؤسسات التعليمية بما يمكنها من القيام بأعمالها دون الاعتماد الكلي على موازنات الدولة

2. عوائد على مستوى الفرد: والمتمثلة في زيادة دخل الفرد الناتج عن زيادة تعليمة وجودة الأداء الذي تقدمه الجامعات، والمكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم. زيادة الحصيلة العلمية للفرد.

3. عوائد على مستوى المجتمع: والمتمثلة في زيادة دخل المجتمع، والتقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة وتجويد تعليم أفراده، والتنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبناءه، وتكوين اتجاهات سليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع.

4. العوائد الاستهلاكية: وهي التي تجنى منفعتها بشكل سريع، ومنها تلك الفوائد ارتياح الوالدين وسرورهم بتفوق أبنائهم.

5. العوائد الاستثمارية: وهي تلك المنافع التي تجنى في المستقبل ومنها الزيادة المتوقعة في دخل الفرد والمجتمع.

رابعًا: منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي؛ للتعرف على موافقة الخبراء المشاركين على المتطلبات اللازمة لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي)، في الجمهورية اليمنية.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من الخبراء المتخصصون بالجامعات اليمنية في مجال العلوم التربوية والتخطيطية، والاقتصادية، وكذلك القيادات المجتمعية العاملة في المؤسسات التعليمية والاستثمارية والأهلية، سواء كانوا من المشاركين في البحث بحسب جولات دلفي المعدل خلال الفترة الزمنية التي أجري فيها البحث، أو الذين لم يشاركوا ، وتم اختيار عينة قصدية منهم بلغت(33) خبيرا طبقت عليهم أداة البحث المتمثلة باستبيان لمعرفة متطلبات تطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية وتم تحديد معيار الحكم مقياس (ليكرت الرباعي).

1- ثبات أداة البحث:

لمعرفة ثبات أداة البحث الميدانية قام الباحث باستخراج معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الداخلي لأداة البحث، حيث تم حساب الاتساق الداخلي للمجالات المحددة على مستوى إجمالي المجالات وفقا لمعامل (الفا كرونباخ)، وكانت نتائج الثبات الجمالية للأداة ككل (94%) كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1): يبين معامل ألفاكرونباخ لحساب الاتساق الداخلي للفقرات

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
1	**المتطلبات التربوية والتعليمية**	**9**	**0.93**
2	**المتطلبات الإدارية والتعليمية**	**15**	**0.93**
3	**المتطلبات المادية والمالية**	**10**	**0.92**
4	**المتطلبات السياسية والتشريعية**	**10**	**0.84**
5	**المتطلبات الامنية والاجتماعية**	**9**	**0.95**
6	**المتطلبات التكنولوجية والمعلوماتية**	**9**	**0.91**
	الإجمالي	62	0.94

عرض النتائج البحث ومناقشتها:

أولًا: عرض ومناقشة النتائج بحسب إجمالي المجالات الرئيسة:

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو إجمالي المجالات

م	المجالات الرئيسية	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
6	**المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية**	**1**	**3.97**	**0.25**	**%99**	**مرتفعة جدا**
4	**المتطلبات السياسية والتشريعية**	**2**	**3.96**	**0.27**	**%99**	**مرتفعة جدا**
5	**المتطلبات الأمنية والاجتماعية**	**2**	**3.96**	**0.27**	**%99**	**مرتفعة جدا**
2	**المتطلبات الإدارية والتنظيمية**	**3**	**3.91**	**0.32**	**%98**	**مرتفعة جدا**
3	**المتطلبات المادية والمالية**	**4**	**3.90**	**0.31**	**%97**	**مرتفعة جدا**
1	**المتطلبات التربوية والتعليمية**	**5**	**3.90**	**0.32**	**%97**	**مرتفعة جدا**
	الاجمالي العام		3.93	0.29	%98	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (2)، ما يأتي:

- ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لموافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات اللازمة لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بالجمهورية اليمنية؛ بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.94)، وبانحراف معياري إجمالي بلغ (0.29)، ونسبة موافقة اجمالية (95%) من إجمالي عدد المشاركين البالغ عددهم (33) خبيرا.
- تفاوت ارتفاع المتوسط الاجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو إجمالي المجالات الرئيسية لمتطلبات تطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) باليمن بدرجة مرتفعة جدا، حيث احتل مجال المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.97)، وانحراف معياري (0.25)، ونسبة موافقة (98%)، بينما احتل مجال المتطلبات السياسية والتشريعية على، ومجال المتطلبات الأمنية والاجتماعية على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.96، 3.96) على التوالي، وانحراف معياري (0.25، 0.25) على التوالي، ونسبة موافقة بلغت (97%، 97%) على التوالي، كما احتل مجال المتطلبات الإدارية والتنظيمية على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (94%)، كذلك احتل مجال المتطلبات التربوية والتعليمية على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (92%)، واحتل مجال المتطلبات المادية والمالية المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.31)، ونسبة موافقة (90%)).

- تعزى النتائج في الفقرة (1، 2) إلى العديد من الأسباب منها: إدراك الخبراء المشاركين بأهمية:

1. توفير المتطلبات اللازمة لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) باعتبارها تمثل الضمانات والحوافز التي تشجع المستثمرين من المؤسسات والهيئات الاجتماعية، والأفراد في عملية التعليم.

2. المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية، والمتطلبات السياسية والتشريعية والأمنية والاجتماعية باعتبارها تمثل الأولويات التي ينبغي على الحكومة اليمنية توفيرها بما يساعد على جذب وتشجيع المستثمرين في نظم التعليم وضمان حقوقهم المادية والمعنوية، وتطوير دورهم في الاستثمار بكافة مجالات نظم التعليم.

3. المتطلبات الإدارية والتنظيمية باعتبارها تمثل المرتكزات الأساسية التي تحد من العشوائية والارتجالية، واستخدام الأساليب التقليدية في إجراءات منح رخص الاستثمار، وتنظيم ومتابعة وتقويم كفاءة أداء المؤسسات التعليمية للاستثمار.

4. المتطلبات التربوية والتعليمية باعتبار أن الحكومة تضع المعايير والشروط والضمانات التي ينبغي مراعاتها في العملية التعليمية في المؤسسات الاستثمارية التعليمية.

5. المتطلبات المادية والمالية بوصفها تمثل الضمانات أو المعايير والشروط التي ينبغي على المؤسسات التعليمية الاستثمارية القيام بمراعاتها في مؤسساتهم.

ثانيا: عرض ومناقشة النتائج بحسب كل مجال على حده:

1) نتائج مجال المتطلبات التربوية والتعليمية:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات التربوية والتعليمية

م	المؤشرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
8	تطوير الأساليب الإشراقية للعملية التربوية والتعليمية في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات الاستثمار في التعليم.	1	3.93	0.20	%98	مرتفعة جدا
1	تطوير فلسفة تربوية وتعليمية استثمارية لجميع المراحل التعليمية تواكب الاتجاهات المعاصرة في عملية الاستثمار في نظم التعليم	2	3.91	0.31	%98	مرتفعة جدا
3	تطوير الأهداف التربوية التعليمية الاستثمارية لجميع المراحل وفق الغايات العليمة لعملية الاستثمار.	3	3.91	0.32	%98	مرتفعة جدا
9	تطوير الأساليب والأدوات التقويمية للعملية التربوية والتعليمية في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات الاستثمار في التعليم.	3	3.91	0.32	%98	مرتفعة جدا

م	المؤشرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
2	**تصميم سياسة تربوية تعليمية استثمارية لجميع المراحل التعليمية وفق متطلبات الاستثمار في نظم التعليم المعاصرة.**	**4**	**3.90**	**0.32**	**%97**	**مرتفعة جدا**
7	**تطوير الطرائق في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات التعليم المنتج واستثمار المعرفة**	**4**	**3.90**	**0.32**	**%97**	**مرتفعة جدا**
4	**تصميم المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات التعليم المنتج واستثمار المعرفة.**	**5**	**3.89**	**0.34**	**%97**	**مرتفعة جدًا**
6	**تطوير الأساليب والأدوات التقويمية للعملية التربوية والتعليمية في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات الاستثمار في التعليم**	**5**	**3.89**	**0.34**	**%97**	**مرتفعة جدًا**
5	**تطوير الأساليب الإشراقية للعملية التربوية والتعليمية في جميع المراحل التعليمية وفق متطلبات الاستثمار في التعليم.**	**6**	**3.88**	**0.35**	**%97**	**مرتفعة جدًا**
	الإجمالي		3.90	0.32	%97	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (3)، ما يأتي:

- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمجال المتطلبات التربوية والتعليمية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.90)، وبانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (92%).
- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للمتطلبات التربوية التعليمية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) وفق المستويين؛ هما:
- **المستوى الأول**: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين افراد العينة نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 7، 8، 9) الموضحة بالجدول، وبرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي يتراوح بين (3.90- 3.93)، وانحراف معياري تراوح بين (0.30 -0.32)، ونسبة موافقة تراوحت (94%- 97%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين أفراد العينة بأهمية دور تلك المتطلبات في ترسيخ الاستثمار بوصفها تعد من أبرز المتطلبات التربوية التعليمية.
- **المستوى الثاني**: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين أفراد العينة نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (4، 5، 6) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.88-3.89)، وانحراف معياري تراوح بين (0.34- 0.35)، ونسبة موافقة تراوحت بين (88%- 89%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء بأنه بالرغم من أهمية تلك المتطلبات في ترسيخ الاستثمار في التعليم إلا أنها تعد متطلبات ترتبط بالمستثمرين وتوجهاتهم نحو جودة أداء العملية التعليمية بكفاءة.

2) نتـائج مجـال المتطلبـات الإداريـة والتنظيمية:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

م	المؤشرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1	انشاء هيئة وطنية متخصصة في إدارة الاستثمار في نظم التعليم مستقلة تحت اشراف رئيس الوزراء ..	1	3.95	0.28	%99	مرتفعة جدا
2	اعداد استراتيجية وطنية لتطوير إدارة الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	1	3.95	0.28	%99	مرتفعة جدا
4	ترسيخ القناعة والارادة والرؤية لكافة القيادات الإدارية العليا المسئولة عن الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	2	3.93	0.30	%98	مرتفعة جدا
12	تصميم خارطة تعليمية لاعتماد انشاء المؤسسات التعليمية الاستثمارية	3	3.93	0.30	%98	مرتفعة جدا
3	تطوير السياسات الوطنية لتطوير إدارة الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	3	3.92	0.30	%98	مرتفعة جدا
5	تصميم النظم الإدارية المنظمة لعملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	3	3.92	0.30	%98	مرتفعة جدا
11	تصميم المعايير والأساليب والوسائل والادوات العلمية للرقابة والتقويم لعملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة	3	3.92	0.30	%98	مرتفعة جدا
8	تصميم نظام الحوكمة في إدارة عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة	5	3.91	0.32	%98	مرتفعة جدا
6	.اشراك المؤسسات التعليمية الاستثمارية في إدارة المجالس والمؤسسات المسئولة عن نظم التعليم المختلفة.	4	3.90	0.32	%97	مرتفعة جدا
15	إعادة هندسة العمليات والاجراءات الإدارية الفنية لإدارة عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	4	3.90	0.32	%97	مرتفعة جدا
10	تطوير سياسات القبول في نظم التعليم المختلفة وفق متطلبات الاستثمار في التعليم المعاصر	5	3.90	0.32	%97	مرتفعة جدا
13	تطوير معايير لاختيار العاملين) القيادات المختلفة والمعلمين والاداريين) في المؤسسات التعليمية الاستثمارية.	5	3.90	0.32	%97	مرتفعة جدا

م	المؤشرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
14	**انشاء المراكز والوحدات المتخصصة في تطوير العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية الاستثمارية..**	**6**	**3.89**	**0.24**	**%97**	**مرتفعة حدًا**
7	**توظيف الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.**	**6**	**3.88**	**0.35**	**%97**	**مرتفعة جدًا**
9	**توظيف نتائج الخبرات والتجارب المعاصرة في إدارة عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة**	**7**	**3.87**	**0.36**	**%97**	**مرتفعة جدا**
	الإجمالي		3.91	0.32	%98	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (4)، ما يأتي:

1- ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين أفراد العينة لمجال المتطلبات الإدارية والتنظيمية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.91)، وبانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (94%).

2- تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للمتطلبات الإدارية والتنظيمية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) وفق المستويين؛ هما:

المستوى الأول : ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، 12، 13، 15) الموضحة بالجدول، وبرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي يتراوح بين (3.90- 3.95)، وانحراف معياري تراوح بين (0.28 -0.32)، ونسبة موافقة تراوحت (93%- 96%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأهمية دور تلك المؤشرات ودورها في جودة إدارة عملية تطوير الاستثمار بنظم التعليم، وكذلك تأكيدهم على أن توفر تلك المتطلبات تساعد على الحد من الإجراءات الروتينية السائدة في المؤسسات التعليمية نحو إدارة الاستثمار سواء في التخطيط والتنظيم أم بالإشراف والرقابة والتقويم،، بالإضافة إلى الحد من الفساد السائد في هذا الجانب؛ وبالتالي : فإن توفر تلك المتطلبات تساهم على جذب المستثمرين وتشجيعهم في تطوير مجالات استثماراتهم في كافة عناصر نظم التعليم.

المستوى الثاني : ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (7، 9، 14) الموضحة بالجدول ، وبدرجة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.87- 3.89)، وانحراف معياري تراوح بين (0.34- 0.36)، ونسبة موافقة تراوحت بين (88%- 89%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء بأن تلك المتطلبات بالرغم من أهميتها إلا أن توفرها ستكون حتمية في حالة توفر أهمية المتطلبات الإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال حرص المستثمرين

على ضـــرورة ترســـيخ المنافســـة في إدارة عملية الاستثمار بين المؤسسات التعليمية المختلفة.

3) **نتائج مجال المتطلبات المادية والمالية:**

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات المالية والمادية لتطوير عملية الاستثمار

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
7	تصميم النظم المالية المتخصصة في المؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلقة.	3.99	0.34	%100	مرتفعة جدا
1	تصميم المعايير والشروط التربوية والتعليمية للمباني الدراسية المتخصصة للمؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.97	0.25	%99	مرتفعة جدا
2	تصميم المعايير والشروط العلمية للغرف التربوية والتعليمية والادارية المتخصصة للمؤسسات الاستثمارية المختلفة.	3.96	0.27	%99	مرتفعة جدا
3	تصميم المعايير والشروط التربوية والتعليمية للمعدات والتجهيزات والأثاث في جميع المباني والغرف المتخصصة بالمؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.96	0.27	%99	مرتفعة جدا
4	تصميم المعايير والشروط للمعامل والمختبرات المتخصصة لجميع المراحل الدراسية في المؤسسات التعليمية الاستثمارية. المختلفة.	3.95	0.32	%99	مرتفعة جدا
5	تصميم المعايير والشروط التربوية والتعليمية للساحات والملاعب الرياضية المتخصصة في المؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.94	0.29	%98	مرتفعة جدا
6	تصميم المعايير والشروط التربوية والتعليمية للقاعات والغرف المتخصصة بالأنشطة المنهجية واللامنهجية في المؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.93	0.30	%98	مرتفعة جدا
9	تصميم سياسة مالية لعملية التحصيل والإنفاق في جميع المؤسسات التعليمية الاستثمارية.	3.89	0.34	%97	مرتفعة جدا
8	تصميم المعايير والشروط لتوزيع مصادر تمويل الأنشطة المختلفة في المؤسسات الاستثمارية المختلفة.	3.88	0.35	%97	مرتفعة جدا
10	حوكمة عملية الشؤون المالية في المؤسسات التعليمية الاستثمارية	3.87	0.36	%97	مرتفعة جدا
	الإجمالي	3.90	0.31	%97	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (5)، ما يأتي:

د- ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لمجال المتطلبات المادية والمالية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.90)، وبانحراف معياري (0.31)، ونسبة موافقة (94%).

ذ- تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للمتطلبات المالية والمادية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) وفق المستويين؛ هما:

1- المستوى الأول : ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي يتراوح بين (3.93- 3.97)، وانحراف معياري تراوح بين (0.25 -0.32)، ونسبة موافقة تراوحت (92%-97%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين نحو أهمية دور تلك المتطلبات في ضمان تطوير عملية الاستثمار بكافة مجالات نظم التعليم، وكذلك إدراكهم بأنها تعد من الضوابط والمعايير التي ينبغي مراعاتها في جميع المؤسسات التعليمية الاستثمارية، وبما يساعد على تجويد عملية الاستثمار، وتحقيق هدفها وفق معايير الجودة والاعتماد.

2- المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (7، 8، 9، 10) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.87-3.89)، وانحراف معياري تراوح بين (0.34-0.36)، ونسبة موافقة تراوحت بين (86% -88%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء بأن تلك المتطلبات بالرغم من أهميتها إلا أنها ترتبط بدور المستثمرين وليس الحكومة التي يقتصر دورها على المتابعة والرقابة والتقديم لها؛ إضافة إلى أنها تمثل ضمانات الجودة في إدارة المؤسسات التعليمية الاستثمارية.

4) **نتائج مجال المتطلبات السياسية والتشريعية:**

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات السياسية والتشريعية

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
3	اعداد الضمانات الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي بين الاحزاب السياسية الذي يساهم في تطوير الاستثمار بنظم التعليم المختلفة.	3.98	0.25	%100	مرتفعة جدا
7	اصدار اللوائح القانونية لإنشاء المؤسسات التعليمية متطلبات الاستثمار المعاصر.	3.98	0.34	%100	مرتفعة جدا
1	توفر الرؤية والقناعة والشفافية لدى القيادات السياسية في أجهزة الدولة بأهمية ودور الاستثمار في نظم التعليم ودوره في التنمية الشاملة.	3.98	0.25	%100	مرتفعة جدا

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
5	إصدار اللوائح القانونية المنظمة لإدارة عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	3.97	0.25	%99	مرتفعة جدا
4	اصدار القوانين المنظمة لتشجيع عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	3.97	0.25	%99	مرتفعة جدا
6	اصدار اللوائح القانونية التي ترسخ المنافسة أداء المؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.97	0.25	%99	مرتفعة جدا
2	توافر الرؤية والقناعة والشفافية لدى قيادات الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة بأهمية الاستثمار في نظم التعليم ودوره التنمية الشاملة	3.95	0.32	%99	مرتفعة جدا
10	اصدار اللوائح القانونية لضمان توفير متطلبات الاستثمار في التعليم بالمؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة.	3.94	0.29	%99	مرتفعة جدا
8	اصدار القوانين لأمن حقوق المؤسسات التعليمية الاستثمارية.	3.92	0.30	%98	مرتفعة جدا
9	اعداد التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم والذي يعيق الاستثمار في نظم التعليم المختلفة.	3.90	0.29	%97	مرتفعة جدا
	الإجمالي.	3.96	0،27	%99	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (6)، ما يأتي:

- **ارتفاع** المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لمجال المتطلبات السياسية والتشريعية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.96)، وبانحراف معياري (0.27)، ونسبة موافقة (97%).
- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للمتطلبات السياسية والتشريعية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) وفق مستويين؛ هما:
  - المستوى الأول : ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 10) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.90- 3.97)، وانحراف معياري تراوح بين (0.25 -0.32)، ونسبة موافقة تراوحت بين (91%- 98%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك المتطلبات تعد من المرتكزات الأساسية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم بوصفها تمثل الضمانات الحقيقية التي تساعد على جذب وتشجيع الاستثمار من قبل الأفراد والهيئات والمؤسسات المجتمعية المحلية والخارجية، بالإضافة إلى أن توافرها تساعد على ضمانة توفير بقية المتطلبات التي احتوت عليها المجالات الأخرى.
  - **المستوى الثاني**: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي

تحمل الأرقام (7) الموضـــح بالجدول، وبدرجة مرتفعة، وبمتوســـط حســـابي (3.89)، وانحراف معياري تراوح بين (0.34)، ونسبة موافقة تراوحت بين (88%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء بأن هـذا المتطلـب يتم توافره في حـالـة توافر بقيـة المتطلبات الأخرى والموضـــحة بالجدول بوصـــفها متطلبا يرتبط مباشرة بها.

5) **المتطلبات الأمنية والاجتماعية:**

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

م	المؤشرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1	**إعداد استراتيجية وطنية للحماية الأمنية والاجتماعية لعملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة**	**1**	**3.98**	**0.24**	**%100**	**مرتفعة جدا**
2	**تصميم سياسة وطنية أمنية لتشجيع واستقطاب الاستثمار في نظم التعليم بكافة أنواعها.**	**1**	**3.98**	**0.24**	**%100**	**مرتفعة جدا**
4	**توفير الضمانات الوطنية للحد من تأثر أداء حقوق المؤسسات التعليمية الاستثمارية في تحقيق التنمية الشاملة**	**2**	**3.97**	**0.25**	**%99**	**مرتفعة جدا**
7	**توفير الضمانات الوطنية لترسيخ السلم الاجتماعي الذي يشجع الاستثمار في نظم التعليم المختلفة**	**3**	**3.96**	**0.27**	**%99**	**مرتفعة جدا**
3	**تصميم المعايير والشروط الأمنية بكافة مباني المؤسسات التعليمية الاستثمارية**	**4**	**3.95**	**0.32**	**%99**	**مرتفعة جدا**
6	**تصميم برامج ثقافية وتوعوية لدى الأفراد والهيئات المجتمعية الراعية في الاستثمار بنظم التعليم المختلفة**	**6**	**3.92**	**0.30**	**%98**	**مرتفعة جدا**
5	**تنمية الثقافة المجتمعية نحو أهمية ودور المؤسسات التعليمية الاستثمارية في تحقيق التنمية الشاملة**	**5**	**3.91**	**0.32**	**%98**	**مرتفعة جدا**
9	**تعزيز وعي وثقافة المجتمع بالمؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة**	**7**	**3.89**	**0.34**	**%97**	**مرتفعة جدا**
8	**توفير السياسات الوطنية التي تحد من ظاهرة الفقر بالمجتمع التي تعيق عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة**	**8**	**3.88**	**0.35**	**%97**	**مرتفعة جدا**
	الإجمالي		3.96	0.27	%99	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (7)، ما يأتي:

- ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لمجال المتطلبات الأمنية والاجتماعية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي اجمالي (3.96)، وبانحراف معياري (0.27)، ونسبة موافقة (97%).
- تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للمتطلبات الأمنية والاجتماعية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) وفق مستويين؛ هما:

المستوى الأول : ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.91- 3.98)، وانحراف معياري تراوح بين (0.24 -0.32)، ونسبة موافقة تراوحت (92%- 99%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك المتطلبات تعد من أبرز الضمانات التي ينبغي على الدول والحكومة اليمنية توفيرها باعتبارها تساهم بدرجة كبيرة في التوسع لعملية الاستثمار بنظم التعليم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال جذب المستثمرين وتشجيعهم على التنويع في مجال وجوانب الاستثمار التعليمي؛ بالإضافة إلى أنها تحقق ضمانات لحماية المستثمرين وحقوقهم المادية والمالية في كافة المؤسسات التعليمية الاستثمارية .

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات التي تحمل الأرقام (8، 9) الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.88-3.89)، على التوالي، وانحراف معياري تراوح بين (0.35-0.34) على التوالي، ونسبة موافقة تراوحت بين (88%- 89%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن دور الحكومة يتمثل في وضع الضمانات لتوفرها ومتابعة تنفيذها والرقابة والتقويم لها، وأن دور المستثمرين يمثل في المساهمة في تحقيق تلك المتطلبات

6- نتائج مجال المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو مجال المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
2	**منح التسهيلات الحكومية الجمركية للمؤسسات التعليمية الاستثمارية في استيراد الأجهزة التقنية الإلكترونية والمعلوماتية والاتصالية.**	**3.98**	**0.24**	**%100**	**مرتفعة جدا**

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
4	**توظيف وسائل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير عملية استثمار نظم التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد في مراحل التعليم المختلفة.**	**3.98**	**0.24**	**%100**	**مرتفعة جدا**
6	**تصميم سياسة وطنية بالتحول إلى التعليم الإلكترونية في جميع بالمؤسسات التعليمية الاستثمارية**	**3.98**	**0.24**	**%100**	**مرتفعة جدا**
1	**تصميم استراتيجية وطنية لاستخدام وتوظيف وسائل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء الشامل المؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة**	**3.97**	**0.25**	**%99**	**مرتفعة جدا**
5	**الخطط الهادفة في تصميم الشبكات الإلكترونية في جميع المؤسسات التعليمية الاستثمارية.**	**3.97**	**0.25**	**%99**	**مرتفعة جدا**
8	**تصميم المواقع الإلكترونية في جميع المؤسسات التعليمية الاستثمارية**	**3.97**	**0.25**	**%99**	**مرتفعة جدا**
3	**تصميم نظم معلومات إلكترونية في كافة المؤسسات التعليمية الاستثمارية في الهيئة الوطنية المشرفة عليها**	**3.96**	**0.27**	**%99**	**مرتفعة جدا**
7	**تصميم نظام معلومات إلكتروني وطني للإشراف والمتابعة لأداء المؤسسات التعليمية الاستثمارية**	**3.96**	**0.27**	**%99**	**مرتفعة جدا**
9	**تطوير المعايير والشروط الإلكترونية في المعامل والمختبرات والمكتبات العلمية بالمؤسسات التعليمية الاستثمارية المختلفة**	**3.95**	**0.32**	**%97**	**مرتفعة جدا**
	الإجمالي	3.97	0.25	%99	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (8)، ما يأتي:

1- ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لمجال المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية لتطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم (العام، والفني، والجامعي) بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وبانحراف معياري (0.25)، ونسبة موافقة (98%).

2-تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو جميع المتطلبات التي تحمل الأرقام **(1-9)** الموضحة بالجدول، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.90-3.97)، وانحراف معياري تراوح بين (0.24 - 0.32)، ونسبة موافقة تراوحت (96%- 99%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك المتطلبات تعد من أهم المتطلبات الحديثة التي تركز عليها عملية الاستثمار في نظم التعليم المعاصرة، وذلك للأسباب الآتية:

1. إن استخدام وتوظيف وسائل وتقنيات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات تمثل المرتكز

الأساسي في تجويد العمليات الإدارية والتعليمية في المؤسسات التعليمية الاستثمارية الحديثة.

2. إن عملية الاستثمار في نظم التعليم المختلفة تتطلب ضرورة التنويع في البرامج التعليمية؛ ومنها التعليم عن بعد والتعلم المفتوح، والتعلم الإلكتروني. ...الخ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية.

3. إن توفر المتطلبات التكنلوجية والمعلوماتية والاتصالية تساعد على التوسع الجغرافي لعملية الاستثمار في نظم التعليم سواء في المناطق الحضرية والريفية؛ بما يساهم في تقديم الخدمة التعليمية لكافة أفراد المجتمع اليمني

الاستنتاجات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يستنتج الباحث ما يأتي:

1. إن الرؤى والسياسة السائدة في الاستثمار بنظم التعليم سواء العام أو الفني أو الجامعي أفرزت نتائج سلبية على تدني توافر المتطلبات اللازمة التي تساعد على جذب المستثمرين في القطاع التعليمي.

2. إن التشريعات القانونية والسياسية والأمنية والتعقيدات الإدارية السائدة في المؤسسات التعليمية أو المؤسسات الحكومية المسئولة عن الاستثمار بنظم التعليم لم تساعد على التوسع في عملية الاستثمار بنظم التعليم المختلفة وتشجيع المستثمرين سواء في مؤسسات القطاع الخاص أو الأفراد في المجتمع في استثمار أموالهم في القطاع التعليمي.

3. إن استجابات موافقة الخبراء المشاركين في البحث العالية على متطلبات تطوير عملية الاستثمار في نظم التعليم تؤكد على أن عملية الاستثمار في تلك النظم لا يمكن أن تحقق أهدافها مالم يتم توفير متطلبات تطويرها، وبما يواكب الاتجاهات الحديثة في الاستثمار التعليمي.

4. إن استمرار الاساليب التقليدية والعشوائية السائدة، في توفير متطلبات عملية الاستثمار بنظم التعليم المختلفة لا يمكن أن تساعد على تطوير تلك المتطلبات بكفاءة مالم يتم عمل خطط وبرامج لتوفير المتطلبات الحقيقة التي تشجع وتجذب المستثمرين في قطاع التعليم.

التوصيات:

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بضرورة تشكيل فريق فني مشترك من المتخصصين في مجال المتطلبات التي توصل إليها البحث من المؤسسات التعليمية، والمؤسسات الحكومية المسئولة عن الاستثمار، والأكاديميين من الجامعات اليمنية المتخصصة في العلوم الإدارية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وذلك للقيام بالإجراءات الأتية:

1. دراسة وتحليل ومراجعة المتطلبات التي توصل إليها البحث وتطويرها، وبما يساعد على تشجيع وجذب المستثمرين في نظم التعليم.

2. إعداد الرؤى العلمية الهادفة إلى ترجمة آليات توفير متطلبات تطوير عملية الاستثمار بنظم التعليم والمحددة في البحث الحالي.

3. مراجعة وتطوير التوجهات السياسية نحو عملية الاستثمار بنظم التعليم، وبما يواكب الاتجاهات المعاصرة في نظم الاستثمار التعليمي.

4. تقويم وتجويد التشريعات القانونية السائدة المنظمة لعمليه الاستثمار في ضوء آليات توفير متطلبات تطوير الاستثمار بنظم التعليم المختلفة المقترحة في البحث الحالي.

5. إعداد الضمانات الأمنية والاجتماعية الهادفة إلى ضمان أمن وحقوق المؤسسات التعليمية الاستثمارية بكافة نظم التعليم.

6. تطوير وتجويد السياسة التعليمية السائدة في متطلبات عمليه الاستثمار بنظم التعليم المختلفة، وبما يواكب الاتجاهات المعاصرة في الاستثمار بنظم التعليم.

7. إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى تطبيق آليات توفير متطلبات تطوير عملية الاستثمار بنظم التعليم المحددة في البحث الحالي.

8. توظيف الاتجاهات الإدارية الحديثة في عملية إدارة توفير متطلبات الاستثمار بنظم التعليم المختلفة والمحددة في البحث الحالي.

9. إعداد التصورات الهادفة إلى إعادة هندسة العمليات والاجراءات في إدارة نظم الاستثمار المختلفة وبما يساعد على ضمان تحقيق متطلبات الاستثمار بكفاءة.

10. الحد من نطاق الاشراف وإدارة الاستثمار التعليمي السائد من خلال انشاء هيئه أو مجلس أعلى مستقل ماليا وإداريًا يتولى إدارة توفير متطلبات الاستثمار بنظم التعليم المختلفة وإداراتها وبما يحد من تعدد المؤسسات الإشرافية والإدارية لعملية الاستثمار السائدة.

المقترحات

بناء على النتائج والاستنتاجات والتوصيات يقترح الباحث ضرورة اجراء الدراسات والبحوث المكملة للبحث الحالي ومنها:

1. اجراء دراسة علمية تهدف إلى تقويم واقع الاستثمار بالمؤسسات التعليمية بالجمهورية اليمنية.

2. اجراء دراسة علمية تهدف إلى التعرف على العوامل المؤثرة على متطلبات تطوير الاستثمار بنظم التعليم المختلفة باليمن.

3. اجراء دراسة علمية تهدف إلى بناء أنموذج مقترح لإدارة الاستثمار بنظم التعليم في الجمهورية اليمنية.

4. اجراء دراسة علمية تهدف إلى التعرف على اتجاهات القيادات في المؤسسات الحكومية نحو متطلبات الاستثمار بنظم التعليم.

5. اجراء دراسة علمية تهدف إلى تقويم التشريعات القانونية السائدة في عملية الاستثمار بنظم التعليم باليمن.

6. اجراء دراسة علمية تهدف إلى تقويم السياسة التعليمية السائدة في عملية الاستثمار بنظم التعليم باليمن.

قائمة المراجع

أولًا المراجع العربية:

1. أبو عمة، عبد الرحمن (2000)، **التعليم العالي في بريطانيا**، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، السعودية.
2. أنعم، محمد سعيد شاهر. (2013). الاستثمار في التعليم العالي وكفاءته في تكوين رأس المال البشري في الجمهورية اليمنية. دراسة تحليلية قياسية للفترة 2001-2010، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. كلية الاقتصاد جامعة عدن، اليمن.
3. الحسين، محمد، (2010). حلقة **بعنوان** " **تخطيط الاستثمار**، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، إدارة أعمال، سوريا.
4. خربوش، حسني علي وآخرون، (1999)، **الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
5. الخولاني، زمزم محمد صالح (2016)، أنموذج مقترح لاستثمار القطاع الخاص في الجامعات اليمنية. رسالة **دكتوراه غير منشورة جامعة صنعاء**، الجمهورية اليمنية.
6. سيف، نايل. (2008). أدوار جديدة للجامعات. مجلة **المعرفة**، العدد (157) ربيع آخر، السعودية.
7. شموط، مروان؛ وكنجو، عبود كنجو، (2008)، **أسس الاستثمار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**. القاهرة، مصر.
8. صالح، مفتاح؛ ومعارفي، فريدة. (2013). الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري تجربة ماليزيا ومقومات نجاحها. **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة**" المنعقد خلال الفترة 22-25 نيسان (أبريل)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة: الأردن.
9. الطعان، حاتم فارس (2006). الاستثمار **أهدافه. ودوافعه**، دراسة مقدمة بجامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
10. العبيدي، سيلان جبران (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 مورد التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة، **ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر**. يوليو، اليمن.
11. العبيكان، عبد القادر بن ناصر (2012) تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي، **دراسة لنيل درجة الدكتوراه** بقسم الإدارة والتخطيط بكلية التربية جامعة أم القرى، السعودية.
12. علوان، قاسم نايف (2009)، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. الحبيشي، صادق عسكر (2017)، أنموذج مقترح لنظام الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية وفق النماذج العالمية المعاصرة،

رسالة **ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب: الجمهورية اليمنية.

14. فيروز، نعمان احمد (2022). متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، مجلة **الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد(57) ، المجلد (9) أبريل – يونيو 2022م.
15. فاطمة بودية وبن زيدان، فاطمة الزهراء (2013)، " **دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية لكل من الأردن والجزائر والسعودية باستخدام متطلبات بانيل جامعة سطيف – الجزائر.
16. القويز، محمد بن عبد الله (2009) **الادخار والاستثمار بدراية**، دليل المستثمر المحنك في عالم أهواج .(question@derayah.com)
17. الكيلاني، أنمار؛ ومزنة، العازمي. . (2008). الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 2004-2005 **مجلة دراسات العلوم التربوية**، العدد (2)، المجلد (35)، الجامعة الأردنية الأردن.
18. مطر، محمد، (1999) **إدارة الاستثمارات**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
19. نور الدين، موسى، (2012) اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000 – 2009 **رسالة ماجستير**، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
20. الشربيني، فهمي، (2009)، طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات، **مجلة المعرفة**. http://www.almarefh.net.
21. بن ساهل، سهام، (1996)، **استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة، بحث لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية**، المركز الجامعي محمد خيصر بسكرة،1996: 2.
22. يحياوي، إلهام وآخرون (2013)، قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة **عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال** " رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة" المنعقد خلال الفترة 22-25 نيسان (أبريل)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة: الأردن.

المراجع الاجنبية:

23. Pelinescu ، E (2015): The impact of human capital on econom growth " ، Procedia Economics and Finance ،2nInternational Conference ، Economic scientific Research Theoretical Empirimical

and practical – Human Caery In-dicators.

24. Moses E(2005) : Private Sector Investment in Educating and Training: A Case retiary Education in Kenya.